منظمة
العمل
الدولية
جنيف

استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

عامل يحمل كيس بطاطا على ظهره، بيرو

١.٣ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم: إيجاد سياسات متنوعة لاحتواء النشاط غير المنظم

■ في حين أن النمو الاقتصادي يشكل عنصراً أساسياً للحد من النشاط غير المنظم، تُشير القرائن إلى أنه لا توجد صلة تلقائية بين الاثنين. والواقع أنه يُمكن أن تكون ثمة حالات قد يستمر فيها النشاط غير المنظم على الرغم من حدوث نمو اقتصادي قوي. ويسعى هذا الموجز إلى إثبات أن مزيج السياسات الداعم للنمو الاقتصادي عامل محدد رئيسي للوسيلة التي يؤثر بها النمو الاقتصادي في النشاط غير المنظم. ويُبين هذا الموجز أهمية السياسات من أجل نمو شامل وغني بالوظائف ويبحث في أنواع السياسات المتكاملة التي يمكن أن تحقق ذلك في قسم النُهج الناشئة.

التحديات الرئيسية

- النمو الاقتصادي بمفرده عاجز عن الحد من النشاط غير المنظم
  - الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد والنشاط غير المنظم
- الاتجاهات الحديثة في النشاط غير المنظم
  - اتجاهات أواخر القرن العشرين بالنسبة للنشاط غير المنظم
  - اتجاهات السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنسبة للنشاط غير المنظم
  - الفترة من الأزمة المالية

رأت التحليلات النظرية السابقة المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم (أو القطاع غير المنظم/ القطاع التقليدي على نحو ما اصطلح عليه في السابق) أن النشاط غير المنظم ظاهرة مؤقتة من شأنها أن تتبدد بمجرد أن تنمو الاقتصادات وتستوعب فائض الأيدي العاملة. وبعكس ما كان متوقعاً، لم يختف النشاط غير المنظم، ولكنه بدلاً من ذلك لا يزال قائماً وكثيراً ما يظهر في أشكال جديدة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وما يبعث على الحيرة أكثر هو أن النشاط غير المنظم يُمكن أن يستعصي أحياناً على النمو الاقتصادي القوي والمستدام. والأمر الذي بات أكثر وضوحاً هو أن ثمة علاقة معقدة بين النمو الاقتصادي والنشاط غير المنظم. ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في تحليل الرسم البياني أدناه، الذي يُبين العمالة غير المنظمة والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه توسع في الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد. ويجري قياس النمو الاقتصادي السنوي عن طريق نسبة الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد يكون النمو الاقتصادي كثيف رأس المال مما يؤدي إلى محدودية فرص العمل الجديدة، أو على العكس، قد يتسم مضمون العمالة لديه بالارتفاع تبعاً لمزيج السياسات الداعمة له. ومن المرجح أن يكون لنمط النمو الاقتصادي تأثير على مدى انخفاض مستوى الفقر ووتيرة تحسين مستويات المعيشة.

- يُمكن للنشاط غير المنظم أن ينمو حتى في حالة النمو الاقتصادي

الشكل ١ : الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد والنشاط غير المنظم

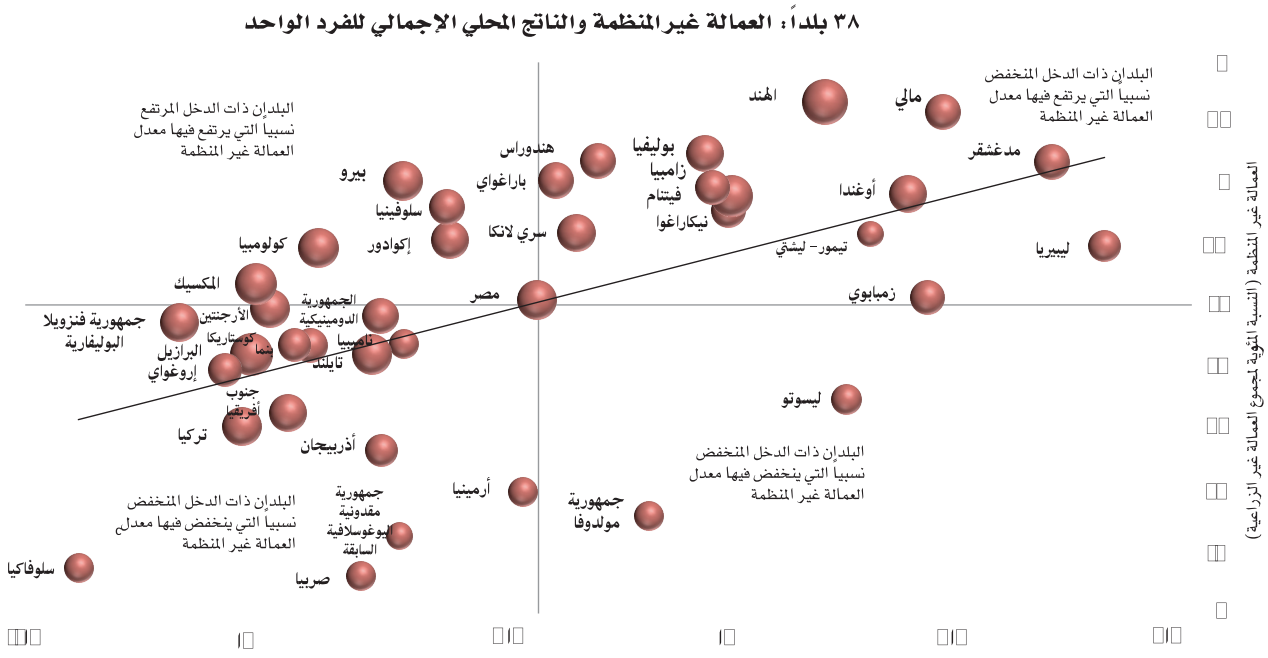

مصدر البيانات: مكتب العمل الدولي، إدارة الإحصاءات وصندوق النقد الدولي وآفاق الاقتصاد العالمي
المصدر: ILO 2011. Statistical Update on Employment in the Informal Economy.

يُبين هذا الرسم البياني النسبة المئوية للعمالة غير المنظمة لكل بلد في مجموع العمالة غير الزراعية وقيمة دخل الفرد (المعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي). وقد اختُصرت أسماء البلدان لضيق المساحة. ويمر المحور عبر متوسط العينة غير المرجح. وثمة تصوير لخط الاتجاه الخطي ويعكس حجم الفقاعات حجم مجموع العمالة غير المنظمة (في اللوغاريتمات). ووحدها البلدان التي لديها بيانات بشأن الأشخاص في العمالة غير المنظمة جرى إدراجها ضمن هذا الرسم البياني. وتمثل بيانات الناتج المحلي الإجمالي بيانات نفس السنة باعتبارها آخر سنة توفرت عنها معلومات بشأن العمالة في الاقتصاد غير المنظم.

ويتمثل أحد السبل الكفيلة بتناول أثر النمو الاقتصادي المستدام في معدل انتشار النشاط غير المنظم على المدى البعيد في التركيز على العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد والبنية الاقتصادية السائدة. ويكون لاستخدام الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كبديل عن التحول الهيكلي مغزىً في حال وجود صلة عملية يُمكن الركون إليها بين مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات البِنية الاقتصادية. ومن المعقول افتراض أن تُشكل نسبة الأنشطة غير المنظمة في الاقتصاد بديلاً عن رجحان الأنشطة الإنتاجية المنخفضة. وفي هذه الحالة، ينبغي للزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن تُمكننا من تتبع تطور الاقتصاد غير المنظم، أي اقتران ناتج محلي إجمالي أعلى للفرد الواحد بمستويات أدنى للنشاط غير المنظم. وهذا ما يسعى الرسم البياني أعلاه إلى توضيحه. وبغية تثبيت الأفكار، فليتأمل المرء بلدين يقعان على «خط أفضل ملاءمة»، أي مدغشقر والبرازيل. فبينما يبلغ نصيب الفرد من الدخل في مدغشقر (بسعر الدولار الأمريكي لعام ٢٠١٠) ٤٢١، يبلغ في البرازيل ١٠،٧٢١ (بسعر الدولار الأمريكي لعام ٢٠١٠). وبما أن المرء يتحول من مدغشقر إلى البرازيل، فإن نسبة النشاط غير المنظم تتراجع من ٧٥ إلى ٤٥ في المائة. فكم سيتطلب من الوقت من مدغشقر للحاق بالبرازيل فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

وفي حال سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد نمواً بنسبة ٧ في المائة سنوياً، فإن نصيب الفرد من الدخل يرتفع بنسبة الضعف على مدى فترة تزيد قليلاً على ١٠ سنوات. وبالتالي، انطلاقاً من هذه القاعدة العامة البسيطة، سيتطلب من مدغشقر أكثر من ٤٠ عاماً للحاق بعتبة البرازيل وتحقيق نسبة ٤٥ في المائة من مستوى النشاط غير المنظم المتصل بها. وفي جميع الأحوال، قليلة هي البلدان في العالم، ١٣ بلداً وفقاً للجنة النمو، التي تمكنت من تحقيق نمو بنسبة ٧ في المائة خلال مدة تتراوح بين عقدين وثلاثة عقود. وهذا يعني أن احتمالات نمو البلدان النامية النموذجية بمعدلات سريعة ضعيفة تماماً. ومدغشقر ليست استثناءً. ومن هنا، فإن الاعتماد على استراتيجية «النمو فقط» ليست وسيلة فعالة للغاية للحد من النشاط غير المنظم خلال مهلة زمنية معقولة.

ويتمثل السبب الإضافي لضرورة عدم اقتصار التركيز على النمو فقط في كون الرسم البياني الذي يُبين علاقة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بالنشاط غير المنظم، يُظهر أن ثمة انحرافات كبيرة عن «خط أفضل ملاءمة». وبعبارة أخرى، تُظهر البلدان ذات المستويات المتماثلة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد اختلافات كبيرة في مدى انتشار النشاط غير المنظم. وهذا يعني أن ثمة عوامل خاصة بكل بلد تتصل بمزيج معقد من المؤسسات والسياسات التي يُمكن أن تساعد البلدان على الحد من قدر النشاط غير المنظم لأي مستوى من مستويات نصيب الفرد من الدخل.

وإجمالاً، يعرض هذا الرسم البياني إشارة أولى إلى أنه رغم الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي في احتواء الطابع غير المنظم، فإن لمزيج السياسات المتعلق به أيضاً أهمية كبرى. ومثلما بات الآن راسخاً تماماً أن النمو الاقتصادي بمفرده غير كاف للحد من انتشار الفقر، فقد بات أيضاً أكثر وضوحاً أن النمو الاقتصادي بمفرده لا يُمكنه احتواء النشاط غير المنظم. وما يلزم هو إجراء دراسة بشأن أنواع استراتيجيات النمو الاقتصادي التي يُمكن أن تزيد من انتشار النشاط غير المنظم أو تُخفف منه. وبُغية الوقوف على العلاقة بين النمو الاقتصادي والآثار المترتبة عنه بالنسبة للاقتصاد غير المنظم، سيتطرق هذا الموجز إلى مسألتين:

(١) ما هي الاتجاهات الحديثة التي ميزت النشاط غير المنظم واستراتيجيات النمو المرتبطة به؟

(٢) ما هي أنواع السياسات اللازم تنفيذها إذا كان المراد هو أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الحد من النشاط غير المنظم؟

■ **الاتجاهات الحديثة في النشاط غير المنظم**. من المفيد الوقوف على الاتجاهات العامة الحديثة في النشاط غير المنظم من أجل المضي قدما في استخلاص مفهوم الأهمية القصوى التي تتسم بها السياسات المتعلقة بالنمو والمكملة له فيما يتصل بالآثار التي تلحق النشاط غير المنظم. وسيبحث هذا الجزء من الموجز ثلاث فترات رئيسية هي: العقود الأخيرة من القرن العشرين، التي شهدت زيادات في النشاط غير المنظم والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي مثلت فترة تراجع متواضع بالنسبة للنشاط غير المنظم والفترة الممتدة من الأزمة المالية العالمية من عام ٢٠٠٨ إلى الوقت الحالي.

■ **العقود الأخيرة من القرن العشرين**. سجلت السنوات الأخيرة من القرن العشرين زيادة عامة في الاقتصاد غير المنظم في كثير من البلدان حول العالم. ويُبين كلٍ من هاينز وبولين، على سبيل المثال، أنه ضمن مجموعة بيانات بشأن ٢٣ بلداً، أظهر ١٩ بلداً زيادات في النشاط غير المنظم. وعلى غرار ذلك، تُبين بيانات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٢ نمو العمل للحساب الخاص في جميع الأقاليم النامية، ونموه في جميع أنحاء العالم من حوالي ربع العمالة غير الزراعية إلى ثلثها خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٠ و٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، أظهر شارمز (٢٠٠٠)، مستعيناً ببيانات مستمدة من مصادر وطنية، أن الأهمية النسبية للقطاع غير المنظم زادت زيادة كبيرة في جميع الأقاليم فيما يتعلق بالعمالة غير الزراعية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٩.

● عرف النشاط غير المنظم نمواً في أنحاء كثيرة من العالم خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهي فترة شهدت كذلك اعتماد النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة

ومن المهم بحث المناخ العام للسياسات السائدة لمعرفة العوامل الكامنة خلف هذه الزيادات. فخلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، اعتمد كثير من البلدان نماذج اقتصادية للتنمية استناداً إلى ما بات يُعرف باسم «توافق آراء واشنطن». وقد شدد هذا النموذج على اتباع سياسة نقدية صارمة للحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة والتحوط المالي والأسواق الحرة والدور المحصور للدولة. ودعمت البيئة السياسية التجارة الحرة والتحرير المالي وإلغاء ضوابط السوق والخصخصة وإضفاء مزيد من المرونة على أسواق العمل وإسناد الإنتاج إلى الخارج ونمو العمل المؤقت والعمل العارض. وكثيراً ما أفضت هذه التوجيهات السياسية إلى حدوث نمو اقتصادي يتسم بمحتوىً للعمالة منخفض للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما كانت أنواع الوظائف المستحدثة رديئة النوعية، أي وظائف منخفضة الأجر وسيئة التنظيم، وتوجد أحياناً كثيرة في الاقتصاد غير المنظم. وكشف تحليل لهذا النوع من استراتيجيات النمو أنه في حال عدم وجود تركيز صريح على زيادة الطلب على اليد العاملة، فلن يُوفر النمو الاقتصادي العدد اللازم من الوظائف، كما أنه لن يُؤثر تأثيراً كبيراً على الحد من الفقر والنشاط غير المنظم. ونظراً لأن العمل هو المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن الوظائف منخفضة الأجر وغير المنتجة بما يكفي تعني بأنه لن يكون بمستطاع الفقراء كسب ما يكفي لتمكين أنفسهم وأسرهم من التخلص من براثن الفقر. وهكذا، يُمكن ملاحظة أن فترة نمو النشاط غير المنظم التي سُجلت في كثير من البلدان والأقاليم في جميع أنحاء العالم صادفت هيمنة النماذج الاقتصادية الموجهة نحو السوق الحرة على صنع السياسات.

■ **اتجاهات السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بالنسبة للنشاط غير المنظم**. بينما سجل النشاط غير المنظم نمواً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فإن السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي صادفت عصر الرخاء الاقتصادي العالمي، شهدت تراجعه تراجعاً طفيفاً. ويمكن تبين القرائن المتعلقة بذلك من خلال البيانات التالية، المستقاة من مؤشر فقر العاملين ومؤشر العمالة المستضعفة والتقديرات المباشرة.

فقر العاملين كـؤشر على النشاط غير المنظم

يمثل مؤشر اليد العاملة الفقيرة في النشاط غير المنظم مؤشراً مفيداً عند التركيز على النشاط غير المنظم، وذلك أولاً، لأن المشكلة الرئيسية المتصلة بالعمالة في البلدان النامية ليست مشكلة بطالة متفشية (الفقراء فقراء جدا لأنهم لا يعملون) بل بالأحرى مشكلة تتعلق بالعمالة الجزئية المتفشية وارتفاع نسبة فقر العاملين؛ ثانيا، لأن ثمة تداخلاً معتاداً بين انتماء المرء إلى فئة الفقراء العاملين وفئة العاملين غير المنظمين. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة في الاقتصاد غير المنظم توفر سبل عيش ومداخيل معقولة، يواجه الكثير من الأشخاص الضالعين في هذا الاقتصاد انعدام أمن الدخل وطائفة واسعة من مواطن العجز في العمل اللائق. وغالباً ما تكون لكثير من العاملين في الاقتصاد غير المنظم، بمن فيهم العاملون لحسابهم الخاص والأشخاص الذين يُديرون منشآت صغيرة للغاية، أجور متدنية ويواجهون مخاطر أعلى للفقر من الأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد المنظم. وبالتالي، توجد روابط متينة بين النشاط غير المنظم وفقر العاملين.

انظر أيضاً: الموجز المتعلق بالتحديات الإحصائية

فقر العاملين

تكشف بيانات حديثة صادرة عن منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢ (الشكلان ٢ و٣ أدناه) بشأن فقر العاملين عن إحراز بعض التقدم على مدى العقد الماضي، إلا أن معدلات فقر العاملين ومستوياته لا تزال مع ذلك مرتفعة بدرجة غير مقبولة. وعلى نحو ما هو مبين في الرسوم البيانية أدناه، تم تسجيل انخفاض في مستويات الفقر المدقع للعاملين (الأشخاص الذين يعيشون دون حد الفقر بمبلغ قدره ١،٢٥ دولار أمريكي في اليوم). وعلى غرار ذلك، حدث انخفاض في عدد الأشخاص الذين يعيشون دون معدل الفقر البالغ دولارين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم، وذلك في الغالب نتيجة انخفاض في معدل الفقر في شرق آسيا والصين.

الشكل ٢: الاتجاهات العالمية لفقر العاملين ٢٠٠٠-٢٠١١ (١٢٥ دولار أمريكي في اليوم)

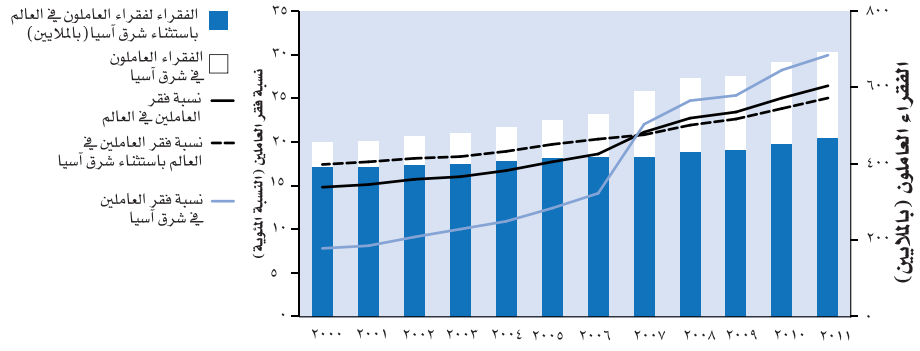

ملاحظة: يُمثل تقدير عام ٢٠١١ تقديراً أولياً

المصدر: ILO, Global Employment Trends, 2012

الشكل ٣: الاتجاهات العالمية لفقر العاملين ٢٠٠٠-٢٠١١ (دولاران أمريكيان في اليوم)

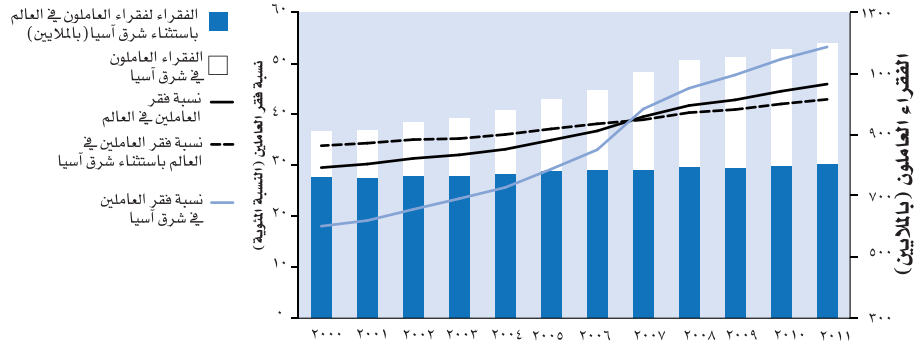

ملاحظة: يُمثل تقدير عام ٢٠١١ تقديراً أولياً

المصدر: ILO, Global Employment Trends, 2012

العمالة المستضعفة

يُظهر الشكل ٤ اتجاهاً تنازلياً لنسبة العمالة المستضعفة في العالم (وقد عُرّفت على أنها تشير إلى العاملين للحساب الخاص والعمال من أفراد الأسرة بدون أجر) بنسبة ٤٩،١ في المائة، منخفضة من نسبة قدرها ٥٢،٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. إلا أن هذا الانخفاض الطفيف لم يكن كافياً للحيلولة دون ارتفاع الأعداد المطلقة للعاملين في الاقتصاد غير المنظم بما يقرب من ٢٣ مليون عامل منذ عام ٢٠٠٩، بسبب الزيادة التي شهدتها القوة العاملة في البلدان المتضررة بشدة من جراء الظروف الهشة للعمالة.

الشكل ٤ الاتجاهات العالمية للعمالة المستضعفة ٢٠٠٠-٢٠١١

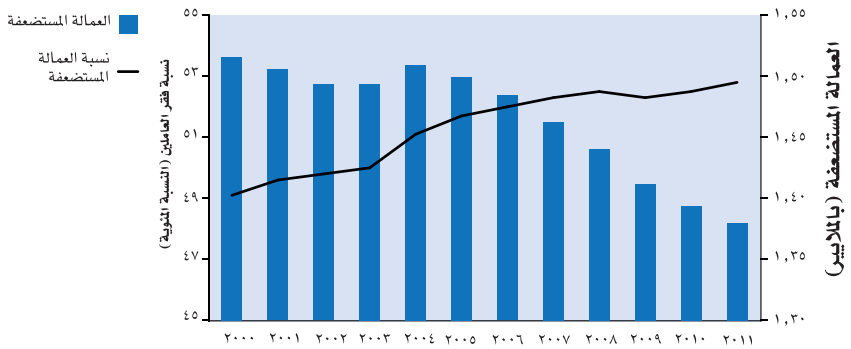

ملاحظة: يُمثل تقدير عام ٢٠١١ تقديراً أولياً

المصدر: ILO, Global Employment Trends, 2012

التقديرات المباشرة للنشاط غير المنظم

تُظهر بيانات السلسلة الزمنية التي تتوفر لدى منظمة العمل الدولية بشأن ١٥ بلداً إجمالي العمالة غير المنظمة والعمالة في القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة خارج القطاع غير المنظم كحصة من العمالة غير الزراعية فيما يتعلق بفترتين أو ثلاث فترات: في عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ أو ما يقرب من هذه التواريخ (انظر الجدول ١ في الصفحة ٧). ولا يُعتبر حجم هذه العينة البالغ عدد البلدان ضمنها ١٥ بلداً حجماً كبيراً بما يكفي لأن تُمثل بقية البلدان. وتشير البيانات المتاحة، مع ذلك، إلى أن إجمالي العمالة غير المنظمة في العالم النامي آخذ في التزايد في بعض البلدان مثل زامبيا والهند وآخذ في الانخفاض في البلدان ذات الدخل المتوسط والأعلى (أمريكا اللاتينية، باستثناء المكسيك وتايلند)؛ وأن العمالة في القطاع غير المنظم آخذة في التزايد في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

العمالة المستضعفة كمؤشر على النشاط غير المنظم

يتمثل أحد المؤشرات الأخرى لدى النظر في النشاط غير المنظم في مؤشر العمالة المستضعفة، الذي ينظر في مجموع العاملين للحساب الخاص والعاملين من أفراد الأسرة بدون أجر. ويُقدم هذا المؤشر أفكاراً بشأن الاتجاهات المتعلقة بالنوعية العامة للعمالة. ويُشير وجود نسبة كبيرة من العمالة المستضعفة إلى انتشار ترتيبات العمل غير المنظم والافتقار في كثير من الأحيان إلى الحماية الاجتماعية وضعف تغطية الحوار الاجتماعي والتمتع المحدود بالحقوق الأساسية. إلا أن لهذا المؤشر حدوده، على نحو ما ورد بحثه في منشور اتجاهات العمالة العالمية الصادر عن مكتب العمل الدولي في عام ٢٠١٠: (١) لا يُطابق مدلول العمالة بأجر وراتب مدلول العمل اللائق، ذلك بأن العمال يُمكنهم أن يتأثروا بالمخاطر الاقتصادية العالمية على الرغم من ضلوعهم في العمالة بأجر؛ (٢) لا يشمل هذا المؤشر فئة العاطلين، على الرغم من ضعف حالتهم؛ (٣) يُمكن تصنيف عامل من العمال ضمن إحدى فئتي الأشخاص ذوي الأوضاع الهشة ولكنه لا يتأثر مع ذلك بالمخاطر الاقتصادية العالمية، لا سيما في العالم المتقدم.

أنظر أيضاً الموجز المتعلق بالقياس الإحصائي

● تُظهر التقديرات المباشرة بشأن النشاط غير المنظم تراجعاً طفيفاً خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين

الجدول ١ : العمالة غير المنظمة خارج القطاع الزراعي ومكوناتها - السلسلة الزمنية

البلد	السنة (الربع)	العمالة غير المنظمة	العمالة في القطاع غير المنظم	العمالة غير المنظمة خارج القطاع غير المنظم
		كنسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الزراعي		
الأرجنتين	٢٠٠٣ (الربيع الرابع)	٦٠،٨	٣٥،٥	٣٥،٥
	٢٠٠٥ (الربيع الرابع)	٥٧،٠	٣٣،٤	٣٣،٤
	٢٠٠٩ (الربيع الرابع)	٤٩،٧	٣٢،١	٣٢،١
إكوادور	٢٠٠٥ (الربيع الرابع)	٦٥،٧	٤٠،٢	٤٠،٢
	٢٠٠٩ (الربيع الرابع)	٦٠،٩	٣٧،٣	٣٧،٣
المكسيك	٢٠٠٥ (الربيع الثاني)	٥٣،٢	٣٤،٩	٣٤،٩
	٢٠٠٩ (الربيع الثاني)	٥٣،٧	٣٤،١	٣٤،١
بنما	٢٠٠٥ (آب/أغسطس)	٤٨،٢	٣٠،٦	٣٠،٦
	٢٠٠٩ (آب/أغسطس)	٤٣،٨	٢٧،٧	٢٧،٧
بيرو	٢٠٠٥	٧٦،٣	٥٢،٧	٥٢،٧
	٢٠٠٩	٦٩،٩	٤٩،٠	٤٩،٠
أوروغواي	٢٠٠٦	٤٣،٤	٣٧،٤	٣٧،٤
	٢٠٠٩	٣٩،٨	٣٣،٩	٣٣،٩
جنوب أفريقيا	٢٠٠١	٤٦،٢	٢٤،٦	٢٤،٦
	٢٠٠٥	٣٩،١	٢٠،٣	٢٠،٣
	٢٠١٠ (الربيع الرابع)	٣٢،٧		
زامبيا	٢٠٠٥	٥٩،٤		
	٢٠٠٨	٦٩،٥		
تركيا(أ)	٢٠٠٥		٤٤،٠	٤٤،٠
	٢٠٠٩		٤٦،٢	٤٦،٢
جمهورية مولدوفا	٢٠٠٥	١٩،٤	٦،٣	٦،٣
	٢٠٠٩	١٥،٩	٧،٣	٧،٣
الاتحاد الروسي	٢٠٠٠		٨،٢	٨،٢
	٢٠٠٥		١٣،٠	١٣،٠
	٢٠١٠		١٢،١	١٢،١
أوكرانيا	٢٠٠٠		٧،٠	٧،٠
	٢٠٠٥		٧،٨	٧،٨
	٢٠٠٩		٩،٤	٩،٤
الهند	١٩٩٩ _ ٢٠٠٠	٨٠،٤	٦٧،٧	٦٧،٧
	٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥	٨٣،٥	٦٨،٨	٦٨،٨
	٢٠٠٩ _ ٢٠١٠	٨٣،٦	٦٧،٥	٦٧،٥
سري لانكا (ب)	٢٠٠٦	٦٢،٢	٥١،٠ (ج)	١١،٦ (ج)
	٢٠٠٩	٦١،٨	٤٩،٨ (ج)	١٢،٠ (ج)
تايلند	٢٠٠٦	٤٢،٦		
	٢٠١٠	٤١،٩		

(أ) أصحاب العمل والعاملون للحساب الخاص فقط
(ب) باستثناء المقاطعات الشمالية والشرقية
(ج) بمن فيهم العمال المنزليون ومنتجي السلع الخاصة بهم للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية
(د) باستثناء العمال المنزليين ومنتجي السلع الخاصة بهم للاستخدام النهائي لأسرهم المعيشية

ملاحظة: بسبب وجود بعض العمالة المنظمة مدفوعة الأجر في القطاع غير المنظم، فإن إجمالي العمالة غير المنظمة في بعض البلدان هو أقل بقليل من مجموع العمالة في القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة خارج القطاع غير المنظم.

المصدر: ILO and WIEGO (forthcoming). Women and Men in the informal economy: A Statistical Picture 2012

وهكذا، تُبين مصادر البيانات المختلفة اتسام النمط الأخير، وحتى بداية الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ على الأقل، باتجاه معتدل نحو التراجع في النشاط غير المنظم. والجدير بالملاحظة أن هذا المسار النزولي في النشاط غير المنظم تحقق في فترة الازدهار الاقتصادي العالمي. فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، قُدّر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤،٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٣،١ في المائة المسجلة خلال السنوات الثماني السابقة (١٩٩٢-١٩٩٩). وقد عرفت الاقتصادات الناشئة والنامية معدلات عالية من النمو الاقتصادي، حيث بلغت في المتوسط ٦،٥ في المائة خلا الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ مقارنة بنسبة ٣،٦ في المائة المسجلة خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي في أجزاء كثيرة من العالم، كان التأثير فيما يتعلق بتقليص النشاط غير المنظم متواضعاً على نحو مثير للدهشة. ومع أن مسألة إجراء تقييم لاستراتيجيات النمو المختلفة المتبعة خلال هذه الفترة تتجاوز النطاق المحدد لهذا الموجز، تُشير هذه النتيجة ثانية أن النمو الاقتصادي وحده غير كاف لاحتواء النشاط غير المنظم.

● سيعتمد تأثير الأزمة المالية العالمية في مستويات النشاط غير المنظم في مختلف البلدان على طريقة انتقال الأزمة والقطاعات المتأثرة والاستجابات السياسية الرامية إلى معالجتها

■ الاتجاهات في النشاط غير المنظم: الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى الوقت الحالي.

لم يجر بعد تحديد الآثار طويلة الأمد، فيما يتعلق بالفترة الأخيرة منذ الأزمة المالية العالمية، على حجم الاقتصاد غير المنظم. وقد شكلت البلدان ذات الدخل المرتفع مركز الأزمة، فيما كانت الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية أقل تأثراً وحققت في بعض الحالات انتعاشاً أسرع. وتُبين القرائن المستمدة من المجاميع القطرية حدوث تباطؤ عالمي في النمو، ومن الممكن افتراض حصول تباطؤ في نسبة الحد من الفقر في الكثير من البلدان النامية. وأغلب الظن أن هذا ساهم كذلك في حدوث تباطؤ فيما يتعلق بتراجع النشاط غير المنظم، على الرغم من أن التأثير الدقيق في حجم الاقتصاد غير المنظم في البلدان المختلفة لم يتضح بعد. ونظراً لوجود فيما يبدو صلة وثيقة بين البيئة السياسية المتعلقة بالنمو وأثرها في النشاط غير المنظم، فإن ذلك يستتبع مساهمة عدد من العوامل في تحديد ما يترتب من أثر في الاقتصاد غير المنظم في فرادى البلدان، بما في ذلك: طريقة انتقال الأزمة إلى بلدان معينة والقطاع المتأثر، والأهم من ذلك، الاستجابات السياسية الرامية إلى التخفيف منها.

وتُقدم هذه الاتجاهات والبيانات بشأن النشاط غير المنظم أفكاراً بشأن العلاقة المعقدة بين النمو والنشاط غير المنظم. وقد نما الاقتصاد غير المنظم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، في وقت اعتمدت فيه الكثير من البلدان النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. وعرف الاتجاه الأكثر حداثة (السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين) مساراً نزولياً في النشاط غير المنظم في وقت عمّ فيه الرخاء الاقتصادي الكبير في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، اتسم هذا التراجع بالتواضع إلى حد ما. ولا يزال يتعين تحديد الاتجاهات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية وما بعدها. ويتبين بوضوح لدى تتبع هذه الفترات أنه رغم الأهمية التي يكتسيها النمو الاقتصادي، فمن الجلي أنه غير كاف بصورة تلقائية لخفض معدلات النشاط غير المنظم. ويزيد من تأكيد ذلك دراسة أجراها هاينتز وبولين بشأن ٢٠ بلداً، حيث *تُبين هذه الدراسة أن من شأن النمو أن يسمح بخفض الوتيرة التي يزداد بها النشاط غير المنظم في البلدان*

النامية، بالرغم من أنه يتعذر عليه في حد ذاته تهيئة بيئة تسمح بتراجع فعلي لهذا النشاط. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن تزايد معدلات النشاط غير المنظم تتمشى مع متوسط معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية. وأخيراً، تُشير أهمية القرائن المتوفرة إلى أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ترتبط إما بتراجع النشاط غير المنظم أو تباطؤ وتيرة نموه، بعد التحكم في العوامل الدورية قصيرة الأجل.

النُهج الناشئة والممارسات الجيدة

- الحاجة إلى نهج متكامل
- المجال السياسي الأول: استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة
  - جعل العمالة في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية
  - إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي
  - إصلاح القطاع النقدي والمالي
  - سياسات أسعار الصرف
  - الاستثمار العام وفرص الوصول إلى الأصول العامة والسياسة المالية
  - السياسة القطاعية
- المجال السياسي الثاني: البيئة التنظيمية
- المجال السياسي الثالث: الحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل
- المجال السياسي الرابع: تعزيز المساواة والتصدي للتمييز
- المجال السياسي الخامس: دعم تطوير روح تنظيم المشاريع
- المجال السياسي السادس: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية
- المجال السياسي السابع: استراتيجيات التنمية المحلي

سعى القسم السابق إلى إظهار أن السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي هي سياسات في غاية الأهمية لإدراك التأثيرات على النشاط غير المنظم. وسيُجيب القسم التالي على السؤال الثاني المطروح في مقدمة هذا الموجز: ما هي أنواع السياسات التي يتعين وضعها لدعم النمو الاقتصادي واستكماله إذا ما أريد لمستويات النشاط غير المنظم أن تتراجع؟ وسيبحث هذا القسم سبعة مجالات سياسات عامة تُشير إلى طرق متعددة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم (والتي تحدد أيضاً هيكل دليل موارد السياسات هذا).

الحاجة إلى نهج سياسي متكامل

يتجلى النشاط غير المنظم بطرق خاصة إلى حد كبير بكل بلد، وبالتالي لا بد من مراجعة مزيج السياسات الداعم لخفض النشاط غير المنظم لكي يتمشى مع محركات النشاط غير المنظم الخاصة في أسواق العمل المختلفة. وتُبين التجربة على المستوى القطري أهمية عدد من العناصر في إحتواء النشاط غير المنظم بما ذلك: ضمان تأصل سياسات العمالة في استراتيجية النمو بدلاً من اعتبارها مجرد عنصر من العناصر التكميلية للنمو الاقتصادي؛ وضع استراتيجية واضحة تهدف إلى احتواء النشاط غير المنظم. وتُقدم الأمثلة الواردة أدناه بشأن الأرجنتين والبرازيل – ويتعلق الأمر ببلدين حققا نجاحاً في احتواء النشاط غير المنظم وسجلا نمواً في مجال استحداث الوظائف المنظمة في الفترة الأخيرة – نماذج لهذه العناصر.

الأرجنتين- السياسات العامة للتغلب على النشاط غير المنظم

تُشكل الأرجنتين مثالاً على استراتيجية واضحة وضعتها وزارة العمل بدعم من منظمة العمل الدولية، والتي حققت نجاحاً في احتواء اتجاهات تزايد النشاط غير المنظم، الذي تلى الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠١. وفي سياق النمو القوي للعمالة، انخفضت العمالة بأجر غير المسجلة من ٤٣ في المائة إلى ٣٩ في المائة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧. وتشمل الدروس المستفادة ما يلي:

- ينبغي جعل استراتيجية الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في صميم استراتيجية العمالة والعمل، التي تتبعها الحكومة ولا ينبغي اعتبارها مشروعاً قائماً بذاته؛
- عُرضت مسألة احتواء النشاط غير المنظم كأولوية وتحد رئيسيين؛
- كانت الاستراتيجية المتّبعة تتمشى مع الإطار السياسي العام والشراكات الاجتماعية المعززة؛
- جرى رصد التنفيذ وتقييمه بشكل دوري.

ودعت منظمة العمل الدولية إلى وضع استراتيجية متكاملة في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق، تشمل العمل ستة مجالات وهي: منح الأولوية للعمالة في استراتيجية النمو؛ تحديد سياسة متسقة وإطار تنظيمي؛ تعزيز تفتيش العمل وإدارة العمل؛ تعزيز التعليم والتوعية بشأن قضايا الانتقال إلى الاقتصاد المنظم؛ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الاقتصاد غير المنظم؛ دعم الأطراف الفاعلة الاجتماعية والشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

المصدر: مكتب العمل الدولي ٢٠١٠ سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة: تقرير البند المتكرر عن العمالة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، ٢٠١٠، جنيف.

ارتفاع أداء البرازيل في الانتقال إلى الاقتصاد المنظم في أوائل القرن الحادي والعشرين

شهد ركود النمو والانكماش الاقتصادي خلال الثمانينات والتسعينات تضخم مستويات الاقتصادات غير المنظمة في الكثير من البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية. غير أنه مع أوائل القرن الحادي والعشرين، سجلت البرازيل حدوث انقلاب كبير في هذا الاتجاه وارتفاع وتيرة الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ويُمكن أن تُعزى عدة أسباب إلى هذه الظاهرة بما في ذلك:

(١) بيئة الاقتصاد الكلي

كان أداء الاقتصاد الكلي خلال أوائل القرن الحادي والعشرين مواتياً لتحقيق نمو في الوظائف المنظمة. وأشار محللون إلى أن ثمة علاقة متينة وإيجابية بين اتجاهات أسعار الصرف الحقيقية ومعدل البطالة. وقد أفسح ارتفاع قيمة العملة خلال التسعينات السبيل أمام خفض قيمتها في عام ١٩٩٩. وظل سعر الصرف الحقيقي في أعقاب خفض قيمة العملة وحتى عام ٢٠٠٥ يتسم بقدرة شديدة على المنافسة، حيث ساهم في إنعاش الصادرات وحماية الصناعات المحلية من منافسة السلع المستوردة. ولم يجر استحداث وظائف جديدة في قطاع التصدير فحسب، بل أيضاً في قطاع الصناعات التحويلية المنافسة للواردات. وسجلت الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨ زيادات كبيرة في الوظائف المنظمة في العديد من القطاعات بما فيها قطاع التعدين والزراعة وصيد الأسماك والصناعات التحويلية.

والأهم من ذلك، بُذلت أيضاً جهود كبيرة لضمان إعادة توزيع فوائد النمو. وشكل برنامج الحافظة الأسرية (Bolsa Familia)، الذي شمل ما يقرب من ربع السكان، آلية هامة لتحقيق نمو أكثر شمولية. وحفز البرنامج، إلى جانب أنماط استهلاك الطبقة الوسطى البرازيلية كبيرة الحجم، الطلب الداخلي، مما أدى إلى النهوض بالاستهلاك والنمو الاقتصادي.

(٢) القانون المُبسّط

قامت الحكومة في عام ١٩٩٦ باستحداث نظام جديد للإعفاء الضريبي وتبسيطه لفائدة المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر يُشار إليه باسم القانون المُبسّط. ويتضمن هذا القانون وضع هيكل ضريبي تصاعدي وتبسيط إجراءات تحصيل الضرائب. ويُشير التحليل إلى مسؤولية هذا القانون عن انتقال حوالي ٥٠٠،٠٠٠ منشأة بالغة الصغر إلى الاقتصاد غير المنظم خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥، وهو ما يُمثل مليوني فرصة عمل. وأفضت عمليات انتقال المنشآت إلى الاقتصاد المنظم إلى نشوء حلقات حميدة: بات بإمكان الشركات التسجيل بسهولة، ثم الوصول إلى التمويل والائتمان الرسميين بشكل أفضل، مما أدى إلى تحسين قدرتها على الاستمرار، وبما أنها شركات مشروعة، أصبح من الخطر عليها عدم تسجيل عمالها.

(٣) تخفيف ضغط عرض العمالة

شهدت الاتجاهات الديمغرافية تدنياً في معدلات الخصوبة وانخفاضاً في عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل. ولم يأت هذا الانخفاض بسبب تراجع معدل الولادة فحسب، بل أيضاً بسبب وجود نسبة أكبر من الشباب في التعليم.

(٤) تحسين تفتيش العمل والنهج الجديدة للانتقال إلى الاقتصاد غير المنظم

بدأ تحسين تفتيش العمل، الذي لم يتحقق نتيجة تزايد عدد المفتشين، ولكن نتيجة حدوث تعديلات في الهياكل التحفيزية والأساليب الجديدة للوفاء بأهداف التفتيش، في منتصف التسعينات. وأفضى النظام الجديد إلى زيادة في عدد العمال المسجلين نتيجة لعمليات التفتيش.

(٥) تعزيز احترام القانون

شهدت شرائح من الاقتصاد غير المنظم، لا سيما العمال المنزليون، زيادات ملحوظة في عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم خلال التسعينات رغم الاستبعاد التاريخي من تغطية قانون العمل. وقد عمل دستور عام ١٩٨٨ على تعزيز احترام القانون وجعل العديد من العمال في وضع أفضل لممارسة حقوقهم.

كما تعمل حكومة البرازيل على اتخاذ تدابير أخرى لدعم الاتجاه المتزايد صوب الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. وتشمل هذه التدابير الحد من تكاليف اشتراكات الضمان الاجتماعي لمستخدمي العمال المنزليين، من خلال الإعفاء الضريبي على الدخل؛ رفع الحد الأدنى للأجور لحفز الطلب المحلي وقانون منظم المشروع الفرد لعام ٢٠٠٩، الذي يُسهل تسجيل المنشآت بالغة الصغر ويحُد من تكلفة اشتراكات الضمان الاجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص.

المصدر: Berg. J. Laws or Luck? Understanding Rising Formality in Brazil in the 2000s. In Regulating for Decent Work: New Directions in labour market regulation (ed. Lee.S. ad McCann.D.) (ILO and Palgrave MacMillan 2011

والشيء الذي يتضح من أمثلة البرازيل والأرجنتين هو أنه من المستبعد أن يكون للسياسات التخصيصية تأثير مستدام في النشاط غير المنظم. بل إن الأمر يتطلب اتباع نهج شامل في طائفة من مجالات السياسات وتحقيق اتساق السياسات عبر هذه التدابير. وقد نُقّح هذا النهج الشامل الذي استُحدث في الأصل من خلال مناقشة مؤتمر العمل الدولي بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم في عام ٢٠٠٢ ليُشكل سبعة مجالات عامة تُشير إلى السبُل المتعددة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم. ومجالات السياسات هذه هي: «١» استراتيجيات النمو، «٢» الإطار التنظيمي، «٣» الحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل، «٤» تعزيز المساواة والتصدي للتمييز، «٥» اتخاذ التدابير اللازمة لدعم روح تنظيم المشاريع، «٦» توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، «٧» وضع استراتيجيات التنمية المحلية. وسيجري تناولٍ كل مجال من هذه المجالات في هذا الموجز، مع أن القارئ مدعُوّ إلى بحث النُهج الأكثر تفصيلاً في موجزات تقنية محددة ضمن هذا الدليل.

مجال سياسة أول:
استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

• **جعل العمالة في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.** يشمل هذا المجال السياسي سياسات الاقتصاد الكلي لدعم عمليات الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، بما في ذلك كفالة أن تتبوأ سياسات العمالة مكانة مركزية في أطُر الاقتصاد الكلي. والحد من انتشار النشاط غير المنظم يعني، أولاً وقبل كل شيء، أن تُصبح العمالة محط الاهتمام المركزي بالنسبة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز أطُر الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة وجعل القطاعات الإنتاجية للاقتصاد هدفاً أولوياً لاستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر. ويُشكل توجيه مستويات مناسبة من الاستثمارات، المحلية والأجنبية نحو القطاعات الاقتصادية التي تزيد من استيعاب اليد العاملة وتُحسن الإنتاجية في الاقتصاد الريفي والحضري جزءاً مهماً من الاستجابة للحد من نمو النشاط غير المنظم.

• **إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي.** ثانيا، إن التصدي لقضايا الاقتصاد غير المنظم يعني إعادة توجيه سياسة الاقتصاد الكلي. ويقتضي الأمر أن يكون ثمة تركيز على بلوغ غاية نمو العمالة والحد من الفقر، إلى جانب تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. وينبغي أن يكون الهدف الصريح للإطار الجديد للاقتصاد الكلي هو رفع الإنتاجية وتسهيل التحول الاقتصادي وزيادة توافر الوظائف المنظمة، مع تحسين قدرة العمال على الاضطلاع بهذه الوظائف. ومن ثم، ينبغي أن ينصب تركيز سياسة الاقتصاد الكلي على تهيئة بيئة داعمة لتوليد العمالة وحشد الموارد وتخصيصها وتحويل الاقتصاد. ويترتب على ذلك انعكاسات على سياسات المصارف المركزية والسياسة والتنظيم الماليين والسياسة الصناعية والسياسة الضريبية. ويعنى ذلك أن سياسات المصارف المركزية في بعض البلدان، على سبيل المثال، يُمكن توجيهها لتكون جزءاً من جهود التنمية الحكومية المنسقة العامة، بدلاً من أن تُشكل كياناً معزولاً تماماً، مع تمتعها بما يكفي من الاستقلال الذاتي لكفالة وظيفتها في تحقيق الاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، يتحتم على القطاع المالي أن يكون داعماً أكثر بكثير للتنمية الاقتصادية والنمو مما هو عليه في الوقت الحاضر.

● لا بد من أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي على تحقيق نمو العمالة والحد من الفقر، فضلاً عن استقرار مستويات الاقتصاد الكلي

• **إصلاح القطاع النقدي والمالي.** يُمكن أن يكون لإدارة السياسة النقدية تأثير مباشر في قيدين رئيسيين بالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير المنظم: (١) تطوير الأسواق المحلية و(٢) الحصول على الأصول الإنتاجية (عن طريق المؤسسات الائتمانية والمالية). ويتحتم على السياسة النقدية، بُغية توفير فرص عمل أفضل، أن تعمل على تشجيع الاستثمار في الأصول الإنتاجية وتيسير تطوير الأسواق والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. ومن شأن اتباع سياسة نقدية غير ملائمة تقييد النمو الاقتصادي والاستثمارات، ونتيجة لذلك عرقلة الجهود الرامية إلى استحداث فرص عمل أفضل. وبالتالي، من الأهمية بمكان النظر في النظام السياسي النقدي الذي من شأنه أن يُحقق الأهداف التنموية الرامية إلى تحسين ظروف الاستخدام والحد من الفقر على نحو أفضل. ومن المحتمل أن تُؤثر السياسات النقدية التقييدية في الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد عن طريق الحد من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والاستثمار فيها. وبإمكان الخدمات الائتمانية والمالية أن تؤدي دوراً أساسياً في تمكين المنشآت، بما فيها المنشآت صغيرة الحجم والمنشآت غير المنظمة، من الحصول على الأصول الإنتاجية وتجميعها. وتؤثر السياسات النقدية الرامية إلى تخفيض التضخم إلى الحد الأدنى من الأرقام الفردية في تكلفة الائتمان في جميع القطاعات الاقتصادية، ذلك بأنها ترفع معدلات الفائدة الحقيقية. وتقنين الائتمان ظاهرة منتشرة في كثير من البلدان النامية ويُمكن للقيود المفروضة على نمو الائتمان، التي يفرضها نظام نقدي تقييدي، أن تزيد من حدة هذه المشكلة. وينبغي توفير أدوات الاقتصاد الكلي، مثل اشتراطات الاحتياطي المستندة إلى الأصول والخدمات المصرفية الإنمائية وضمانات القروض لدعم القطاعات ذات الأولوية التي تضاعف العمالة بقدر كبير،

لتوجيه الاستثمارات وحشد الموارد لفائدة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ومعدلات العمالة المرتفعة.

• **سياسات أسعار الصرف**. بالنظر إلى عدم التجانس الذي يُميز الاقتصاد غير المنظم، يُمكن أن يتسم تأثير سياسة أسعار الصرف في الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد باللبس. وقد يؤدي تحديد سعر الصرف التنافسي عن طريق التخفيضات الموجهة إلى إلحاق الضرر بمستويات المعيشة لدى تجار التجزئة في مجال السلع المستوردة في الاقتصاد غير المنظم، لا سيما إذا تعذر عليهم تحويل الزيادات في التكاليف إلى أسعار أعلى أو إذا كان الطلب على منتجاتهم شديد التأثر بتقلبات الأسعار. وفي الوقت نفسه، يُمكن للشركات غير المنظمة الاستفادة من التخفيضات التنافسية إذا عمدت إلى توفير سلع وخدمات محددة للقطاعات الموجهة نحو التصدير والقطاعات القائمة على التنافس في عمليات الاستيراد. وعلى غرار ذلك، بإمكان نظام أسعار الصرف الذي يحافظ على الأسعار التنافسية أن يساعد مساعدة مباشرة على تحقيق معدلات نمو أسرع فيما يتعلق بالسوق المحلية، إذا كانت القطاعات الموجهة نحو التصدير و/أو القطاعات القائمة على التنافس في عمليات الاستيراد تشكل مصدراً هاماً للدخل بالنسبة لشرائح أخرى في سوق العمل. وفي هذه الحالة، يُمكن أن يسفر نمو هذه القطاعات أيضاً عن نمو السوق المحلية، نظراً لنمو المداخيل والقدرة الشرائية.

• **الاستثمار العام وفرص الوصول إلى الأصول العامة والسياسة المالية**. إن للاستثمار العام أهمية مركزية في زيادة الإنتاجية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والحد من الحواجز الجغرافية التي تعوق الحركة. وتزيد الهياكل الأساسية الاقتصادية الرديئة وفرص الوصول المحدودة إلى الخدمات العامة من التكاليف التشغيلية للشركات غير المنظمة وتحد من قدرتها على تلبية معايير الجودة وتقلل من فرص نفاذها إلى الأسواق ومن إنتاجيتها (نتيجة المستويات الرديئة للصحة والتعليم). وفيما يتعلق بتمويل هذه الاستثمارات، تُشكل الميزانية الوطنية الأداة الإنمائية الأساسية التي تخضع لسيطرة الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، باتت النُهج القائمة على اليد العاملة للاضطلاع بأشغال الهياكل الأساسية عنصراً هاماً من استراتيجيات استحداث فرص العمل في الكثير من البلدان النامية المنخفضة الأجور، التي تسجل فائضاً في نسبة العاملين الذين يعانون من البطالة الجزئية. وقد ثبت أن الأساليب جيدة الإدارة القائمة على اليد العاملة تُشكل بديلاً مستداماً وفعالاً من حيث التكلفة بالنسبة للأساليب القائمة على التجهيزات لأنها نتائج ذات نوعية جيدة وتسمح بالادخار في التكاليف، لا سيما فيما يتعلق بالصرف الأجنبي، ويُمكن أن تُحدث ارتفاعاً في مستويات الإنتاج، شريطة أن يتم اعتمادها في بيئة مؤسسية ملائمة. وتُؤثر إجراءات توسيع شبكة الكهرباء أو بناء الطرقات الريفية أو إنشاء المراكز الصحية ومراكز التعليم أو فرص الحصول على أماكن في الأسواق في الإنتاجية الشخصية وعائدات صغار المنتجين. وتتسم مسألة الإنتاجية بالأهمية لأن مستوى الإنتاجية سيحد من العائدات الفردية ومستوى عيش الأسر المعيشية في نهاية المطاف. وبالتالي، تُمثل الحواجز التي تواجه إجراءات تحسين الإنتاجية والعائدات المحتملة للعمال غير المنظمين إحدى المجموعات التي تُبقي الدخل في مستويات متدنية. وتحسين الإنتاجية أمر ضروري، إلا أنه ليس كافياً لتحقيق زيادات مستدامة في مستويات المعيشة. ولن تُحقق إجراءات تحسين الإنتاجية زيادة في العائدات إذا أسفرت هذه التحسينات، على سبيل المثال، عن شروط تجارية أقل مؤاتاة بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص بسبب تعديلات الأسعار السلبية. وبالرغم من ذلك، فإن إجراءات تحسين الإنتاجية تجعل من مسألة تحقيق عائدات أعلى أمراً ممكناً.

وفيما يتعلق بالسياسات الضريبية، لا بد لصانعي السياسات من وضع أنواع من التدابير المناسبة التي لا ترهق كاهل الأنواع المختلفة من المنشآت مثل المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وتُشكل الإعفاءات الضريبية ونُظم الضريبة التدريجية، التي تتيح خفض الضرائب بالنسبة للمنشآت الصغيرة، جزءاً هاماً من إطار سياسي لدعم الخروج من القطاع غير المنظم. وتُعتبر حالة القانون المُبسّط الذي استحدثته البرازيل (انظر الإطار بشأن البرازيل)

مثالاً جيداً لسياسة ضريبية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للمنشآت المختلفة الحجم لتشجيع الامتثال للوائح الضريبية.

السياسة القطاعية

إن من شأن اتباع نهج قطاعي وقطاعي فرعي لتشجيع الخروج من السمة غير المنظمة أن يُسهم في تحديد تلك القطاعات والقطاعات الفرعية التي تنتشر فيها السمة غير المنظمة بصفة خاصة تحديداً واضحاً، مثلاً في الزراعة والخدمات، ووضع استجابات سياسات مناسبة. وعلى سبيل المثال، قام العديد من البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية، بوضع تدابير لإخضاع القطاع الفرعي للخدمات المنزلية لحماية القانون، وبالتالي تعزيز عملية الانتقال إلى القطاع المنظم.

كما يتسم النهج القطاعي بالأهمية في تحديد لا سيما القطاعات الحيوية والموجهة نحو النمو لدعم السياسات الوطنية. وسعياً إلى تحقيق الهدف المتمثل في كفالة العمالة الكاملة والمنتجة، يواجه الكثير من البلدان النامية طائفة واسعة من التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالسياسة العامة بما فيها: ما هي القطاعات ذات الأولوية من حيث إمكانيات خلق الوظائف؟ ما هي التدابير والإصلاحات الرئيسية في مجال السياسة الصناعية الكفيلة بأن تُعجل بالنمو الغني بالوظائف؟ وتقوم البلدان بوضع أطر تحليلية وسياسية جديدة من أجل استكشاف القيود المفروضة والفرص المتاحة لتعزيز «١» محتوى العمالة في النمو و«٢» مدى قدرة الفقراء العاملين والعاطلين على الاستفادة من مكاسب التنمية الاقتصادية.

وبغية تعزيز أنماط النمو ذات التوجه الوظيفي، لا بد من تقديم لمحة عامة عن هيكل العمالة في سائر القطاعات وبعض المعلومات بشأن: «١» إمكانيات خلق الوظائف داخل كل قطاع و«٢» الروابط العليا والدنيا من أجل فهم أفضل لدور كل قطاع في خلق الوظائف. ويعتمد التحليل الدقيق على البيانات وكثيراً ما يستفيد من جداول المدخلات والمخرجات ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية (حيث جرى تصميمها). وبذلك، من المسلم به أن الفرصة لتكثيف النمو الغني بالوظائف على المستوى القطري نادراً ما تكون موحدة في سائر القطاعات ضمن اقتصاد ما. وتتنوع القطاعات الاقتصادية وكثيراً ما يعتمد أداؤها اعتماداً تكافلياً على القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم، لتوفير اليد العاملة الماهرة لتلبية طلبات السوق أو الصحة.

مجال سياسة ثاني: البيئة التنظيمية

من بين المجالات السياسية الأخرى لمعالجة السمة غير المنظمة البيئة التنظيمية. ويُشكل تنظيم العمل لُب النقاش السياسي المتعلق بنمو القطاع غير المنظم. وينظر بعض المحللين إلى اللوائح الحكومية بشأن سوق العمل على أنها لوائح تفرض تكاليف مفرطة وقيوداً على الجهات الفاعلة الاقتصادية التي تسعى بدورها إلى تجنب هذه التكاليف عن طريق ممارسة أنشطتها في الاقتصاد غير المنظم. ومن وجهة النظر هذه، من المحتمل أن تتجاوز تكاليف معاملات الاقتصاد المنظم بالنسبة للشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص الفوائد التي تجنيها هذه الشركات من النظام القانوني. بيد أنه لما كانت الشركات تنمو حجماً أو تُصبح أكثر كثافة من حيث رأس المال، فإن الحاجة إلى المشاركة في المؤسسات التي تحمي الملكية أو تعمل على إنفاذ العقود أو تُوفر سبل الحصول على الائتمان منخفض التكلفة أو تجميع المخاطر تشتد. ومن المحتمل أن تتراجع معدلات النشاط غير المنظم عندما تفوق الفوائد المتأتية من النشاط المنظم التكاليف. ويُمكن لهذا النهج أن يوفر معلومات مفيدة عن الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها البيئة التنظيمية السائدة في نمو السمة غير المنظمة، إلا أن الظروف التاريخية التي برزت فيها السمة غير المنظمة خلال الثمانينات والتسعينات عطلته. وذلك لأن تلك الفترة هي بالذات الفترة التي شهدت تراجع لوائح سوق العمل في البلدان النامية، وأن السمة غير المنظمة كانت، في الوقت نفسه، آخذة في التزايد خلال هذين العقدين.

وعلى الجانب الآخر من النقاش، يوجد أولئك الذين يُفسرون حدوث زيادة في السمة غير المنظمة خلال هذه الفترة ذاتها بانتشار النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي كانت شائعة خلال تلك الحقبة: تراجع اللوائح الحكومية في الأسواق المالية وأسواق العمل على حد سواء؛ الخصخصة وتخفيض الحواجز القائمة أمام التجارة الحرة وسياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو استهداف التضخم بدلاً من العمالة الكاملة. ومن وجهة النظر هذه، أسفرت هذه التدابير السياسية مجتمعة عن النمو القوي للاقتصاد غير المنظم خلال الفترة موضع البحث. ولذلك، يجب أن يُراعي المزيج السياسي الرامي إلى التغلب على النشاط غير المنظم ضمان الإدارة السديدة في سوق العمل من خلال صياغة اللوائح التنظيمية المناسبة والفعالة الخاصة بالعمل والمكيفة مع السياق الخاص لكل بلد. وهذا النهج هو نهج يتمشى إلى حد كبير مع برنامج العمل اللائق الذي يُعتبر في إطاره ضمان حقوق العمال والعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل غير المشمولين بالحماية حالياً في الاقتصاد غير المنظم والاعتراف بهم، خطوة رئيسية للخروج من السمة غير المنظمة. ويقدم مثالي الأرجنتين والبرازيل الدليل على أن الحد من السمة غير المنظمة لا يتحقق من خلال الإلغاء المنهجي للضوابط التنظيمية لسوق العمل، وإنما من خلال تنظيم أفضل وأكثر فعالية. ولمزيد من التفاصيل، انظر الموجزات التقنية الواردة ضمن قسم البيئة التنظيمية.

■ مجال سياسة ثالث:
الحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل

يستلزم المزيج السياسي الذي يوفر الدعم اللازم للحد من السمة غير المنظمة والفقر بيئة صالحة لازدهار الحوار الاجتماعي. ويدعم الحوار الاجتماعي نهج الإدارة السديدة وعملية صنع القرار الديمقراطية في سوق العمل. وتتطلب عملية صياغة السياسات بشأن الاقتصاد غير المنظم أن تكون الجهات الفاعلة في هذا الاقتصاد قادرة على التنظيم والتعبير عن احتياجاتها وحقوقها والمشاركة بفعالية ضمن منصات الحوار الاجتماعي. وتضطلع الحكومات بدور رئيسي في وضع الإطار التمكيني للحوار الاجتماعي، بما في ذلك كفالة الحقين الأساسيين المتمثلين في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على موجزات تقنية محددة في إطار المجال المواضيعي المتعلق بالحوار الاجتماعي والتنظيم والتمثيل.

■ مجال سياسة رابع:
تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

إن المقصود باحتواء السمة غير المنظمة هو التصدي للعوامل التي تدفع بالكثير من الفئات المستضعفة إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم. وغالباً ما يؤدي التمييز ضد النساء الأكثر فقراً والشباب والمعوقين والفئات الإثنية ومجموعات المهاجرين في سوق العمل إلى تركُّز هذه الفئات في الاقتصاد غير المنظم. ويتعين على اطر السياسات والقانون أن تقضي على التمييز في سوق العمل المنظم وأن تسمح بالوصول إلى الاقتصاد المنظم من خلال استراتيجيات مستهدفة في جميع مجالات السياسات. وقد يكون من اللازم اعتماد استراتيجيات التعميم والسياسات الموجهة توجيهاً محدداً معاً لضمان تشغيل أكثر فعالية لأسواق العمل وإتاحة الفرص أمام الفئات المستضعفة للخروج من السمة غير المنظمة. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على الموجزات التقنية الواردة في إطار المجال المواضيعي المتعلق بتعزيز المساواة والتصدي للتمييز.

مجال سياسة خامس

يُمثل قطاع تنظيم المشاريع أحد أكبر مصادر العمالة في البلدان النامية، ولكن كثيراً ما توجد هذه المنشآت في الاقتصاد غير المنظم. ويكمن التحدي الذي يواجهه صانعو السياسات في معالجة عدم تجانس المنشآت غير المنظمة وتوفير التوازن السليم بين وضع الحوافز التي تشجع على الانتقال إلى القطاع المنظم والتلويح بالمثبطات في حالات الإصرار على البقاء في القطاع غير المنظم. وتشمل تهيئة بيئة تمكينية للحد من عدد المنشآت غير المنظمة على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي: إرساء إجراءات تسجيل مبسطة ومنظمة وفعالة من حيث التكلفة؛ بناء قدرات المنشآت لتمكينها من الامتثال للوائح وتحسين ظروف العمل؛ وضع حوافز ضريبية؛ إتاحة فرص الاستفادة من التدريب على المهارات والتمويل بالغ الصغر والخدمات الاستشارية لنشاط الأعمال ومعلومات السوق والتكنولوجيا والموارد الإنتاجية والحماية الاجتماعية والفرص التجارية. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على الموجزات التقنية الواردة في إطار قسم قطاع تنظيم المشاريع والمهارات والتمويل.

مجال سياسة سادس

تتمثل إحدى السمات المحددة للنشاط غير المنظم في فرص الاستفادة المحدودة أو المنعدمة من الحماية الاجتماعية. ويُمكن أن يكون للصكوك الرامية إلى تخفيف المخاطر تأثيرات بالغة في الحد من الفقر وفي الحد من السمة غير المنظمة على حد سواء. وتُشكل الحماية الاجتماعية وسيلة لإعادة توزيع مكاسب النمو الاقتصادي، كما أنها طرف حيوي لتعزيز الطلب الإجمالي والتخفيف من مخاطر الوقوع في براثن الفقر. وثمة طائفة من الصكوك المتاحة التي كثيراً ما تستخدم في تشكيلات مختلفة للوصول إلى شرائح المجتمع الأكثر استضعافاً، والتي توجد في الاقتصاد غير المنظم.

وللحماية الاجتماعية، سواء في شكل تأمينات من المخاطر أو في شكل سياسات استقرار مستوى الدخل مثل خطط ضمان الاستخدام، العديد من الآثار المضاعفة في الاقتصاد المحلي، ذلك بأنها تزيد من الدخل المتاح للأسر المعيشية وتحد من إمكانية التعرض للصدمات وتحفز الطلب على المنتجات والخدمات في الاقتصاد المحلي، الأمر الذي قد يحقق بدوره زيادة العمالة والدخل في المجتمعات الفقيرة.

وتشير التوصية الأخيرة لمنظمة العمل الدولية بشأن الحماية الاجتماعية، التوصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ (رقم ٢٠٢)، إشارة واضحة إلى ضرورة انطباق استراتيجيات الضمان الاجتماعي على الأشخاص في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء، وضرورة دعمها لنمو العمالة المنظمة وخفض العمالة غير المنظمة.

وما برحت شتى تدابير الحماية الاجتماعية في مختلف البلدان تؤثر تأثيراً كبيراً في الحد من الاستضعاف في الاقتصاد غير المنظم. وتتجه الهند، على سبيل المثال، نحو تطبيق الحد الأدنى لتغطية الضمان الاجتماعي على جميع العمال غير المنظمين وتقوم، في الوقت ذاته، بإنشاء نظام وطني لضمان العمالة في الأرياف، والذي يُوفر ما يصل إلى ١٠٠ يوم عمل. ومن شأن كلا الاستراتيجيتين أن تقلصا بنسبة كبيرة من معدلات الاستضعاف في الأسر المعيشية الفقيرة. واتخذت كل من غانا وتايلند تدابير هامة لتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل الاقتصاد غير المنظم، بينما تسعى الأرجنتين وشيلي وأوروغواي، من بين العديد من البلدان، إلى الحد من الاستضعاف بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص. واستحدثت البرازيل الحافظة الأسرية (Bolsa Familia) وغيرها من الصكوك التي تشمل نسبة كبيرة من المجتمع البرازيلي. ولمزيد من التفاصيل بشأن هذه التدابير وغيرها من التدابير الأخرى، يُرجى الاطلاع على الموجزات التقنية الواردة في إطار المجال المواضيعي المتعلق بالحماية الاجتماعية.

مجال سياسي سابع

يُغطي المجال السياسي العام الأخير استراتيجيات التنمية المحلية. وتقدم هذه الاستراتيجيات فرصة هامة لوضع الأولويات الوطنية لدعم الانتقال إلى السمة المنظمة موضع التطبيق على المستوى المحلي. ومن الممكن تنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة من أجل الخروج من السمة غير المنظمة، استناداً إلى الحوار الاجتماعي، بسهولة أكبر على المستوى المحلي. ويُمكن إدراج طائفة من الاستراتيجيات ضمن استراتيجيات التنمية المحلية، من قبيل إقامة البنى الهيكلية الأساسية ودعم نمو المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر وتبسيط إجراءات التسجيل ولوائح تقسيم المناطق وتسهيل العقود العامة وعمليات طرح العطاءات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ودعم النفاذ إلى الأسواق واستهداف الفئات المحرومة والاستفادة من المنهجيات كثيفة العمالة. ويُمكن أن يكون لهذه الأدوات وأدوات أخرى مجتمعة أثر كبير في دعم عملية الخروج من السمة غير المنظمة على الصعيد المحلي. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على الموجزات التقنية الواردة في المجال المواضيعي المتعلق بتنمية الاقتصاد المحلي.

وتستدعي الحاجة تكييف مجالات السياسات السابعة هذه مع الأسباب الجذرية للسمة غير المنظمة وخصائصها كما تتجلى داخل كل بلد. وتحدد مجالات السياسات الطرق الأساسية والمتعددة للانتقال إلى الاقتصاد المنظم وتشير إلى مجموعة السياسات التي يمكن أن تدعم وتُكمل النمو الاقتصادي لتمكينه من الحد بفعالية من الاقتصاد غير المنظم. فبدون هذه المجالات، سيكون تأثير النمو الاقتصادي في الحد من السمة غير المنظمة محدوداً

طفل من الباعة، مولدوفا

الموارد

يُقدم هذا القسم قائمة بالموارد التي تمكن القارئ من التعمق أكثر في المسألة. وترد لا حقاً قائمة بالمراجع المذكورة في النص. وقد يكون هناك بعض التداخل بين القائمتين.

صكوك منظمة العمل الدولية واستنتاجات مؤتمر العمل الدولي

اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)
http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C122

اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٦٨)
http://www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C168
ملحوظة: تحيل العديد من معايير العمل الدولية إحالة ضمنية وصريحة إلى الاقتصاد غير المنظم. وسيجد القارئ مزيداً من المعلومات في موجزات معينة ضمن هذا الدليل.

مكتب العمل الدولي ٢٠٠٢. القرار بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٠ لمؤتمر العمل الدولي، جنيف
http://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/GB/285/GB.285_7_2_engl.pdf

مكتب العمل الدولي ٢٠٠٩. الميثاق العالمي لفرص العمل
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_115076.pdf

ILO. 2010. Conclusions concerning the recurrent item on Employment ILC 99th session, Geneva
http://www.ilo.org/global/What_we_do/Officialmeetings/ilc/ILCSessions/99thSession/ comm_reports/lang--en/index.htm

المنشورات ذات الصلة

Carr.M. Chen, M. 2001, Globalization and the informal economy: How global trade and invest- ment impact on the poor, WIEGO WP Series, May
http://natlex.ilo.ch/wcmsp5/groups/public/—ed_emp/documents/publication/wcms_122053.pdf

Chen,MA 2007. Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal Regulatory Environment, DESA Working Paper No. 46
http://www.un.org/esa/desa/papers/2007/wp46_2007.pdf

Chen,M. Vanek,J. Heintz.J. 2006. Informality Gender and Poverty: A global picture. Economic and Political Weekly. May 27 2006. 21212139-.
http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Chen-Vanek-Heintz-Informality-Gender-Poverty.pdf

Epstein, 2009. Rethinking Monetary and Financial Policy, Employment Sector WP Series, no.37 (Geneva: ILO)
http://www.ilo.org/public/english/employment/download/wpaper/wp37.pdf

Fields, G., 2007. Labour market policy in Developing Countries, Policy Research Working Paper (Washington: World: Bank)
https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/109867364//WPS4362.txt?sequence=2

Heintz, 2009. Employment, Poverty, and Economic Policy in the Context of Widespread Informality, Employment Sector WP Series (Geneva: ILO)

Heintz, J. and Pollin, R. 2008. Targeting employment expansion, economic growth and devel- opment in Sub-Saharan Africa: Outlines for an alternative economic programme for the region (Addis Ababa: UNRCA).

Heintz,J. and Pollin, 2005. “Informalization, economic growth, and the challenge of creating viable labor standards in developing countries”, in Neema Kudva and Lourdes Beneria (eds.), Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection, Cornell University Open Access Repository
http://ecommons.library.cornell.edu/bitstream/18131/3716//Rethinking%20 Informalization.pdf

Horn,Z.A. 2009. No Cushion to Fall Back On: The global economic crisis and informal workers, Inclusive cities Series, August 2009
http://www.inclusivecities.org/pdfs/GEC_Study.pdf

Horn,Z. 2010. The effects of the global economic crisis on women in the informal economy: research findings from WIEGO and Inclusive cities partners. In Gender and Development, Volume 18, Issue 2, 2010
http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108013552074.2010.491339/

ILO, 2008. The transition to formalization: Recent trends, Policy debates and good practices on the informal economy, Proceedings of the Tripartite Interregional Symposium on the Informal Economy: Enabling Transition to Formalisation, (Geneva, ILO)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_policy/documents/ meetingdocument/wcms_125519.pdf

ILO 2012. Global Employment Trends 2012 (Geneva, ILO
http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_171700/lang--en/ index. htm

Lapeyre, F., 2009. Growth, employment and poverty reduction: The ILO contribution to alterna- tive development thinking (Geneva: ILO/ILSS)

Lee.S, McCann,D (eds). 2011. Regulating for Decent Work: New Directions in Labour Market Regulation (ILO Geneva)

World Bank. Commission on Growth and Development
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/ EXTPREMNE T/0,,contentMDK:23225803~pagePK:64159605~piPK:64157667~theSit ePK:489961,00.html

الأدوات

ILO. 2009. Country Level Rapid Assessment of Crisis on Employment (Geneva: ILO).
http://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Instructionmaterials/lang--en/docName-- WCMS_114417/index.htm

ILO. 2009. Gender Guidelines in Employment Policies (Geneva ILO)
http://www.ilo.org/employment/Whatwedo/Instructionmaterials/lang--en/docName-- WCMS_103611/index.htm

ILO/IILS. 2010. Promoting Employment Recovery While Meeting Fiscal Goals (Geneva : ILO)
http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/download/promoting.pdf

ILO. 2011. A Statistical update on employment in the informal economy
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/presentation/

wcms_157467.pdf

ILO. 2012. Employment Diagnostic Analysis: A methodology guide (Geneva: ILO) **http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/documents/publication/wcms_177130.pdf**

ILO. 2012. Guide for the formulation of National Employment Policies. ITC-ILO Italy **http://www.ilo.org/emppolicy/pubs/WCMS_188048/lang–en/index.htm**

ILO and WIEGO (forthcoming) Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture 2012

المراجع

Berg, J. 2011. Laws or Luck? Understanding Rising Formality in Brazil in the 200s. In Regulating for Decent Work: New Directions in labour market regulation. S. Lee and D. McCann (eds.) ILO and Palgrave MacMilan 2011.

Carr.M. Chen, M. 2002. Globalization and the informal economy: How global trade and investment impact on the poor, ILO Employment Sector Working Paper series 20021/. (ILO Geneva)

Charmes, J. 2000. Size, Trends and Productivity of Women's Work in the Informal Sector, Paper presented at the Annual IAFFE Conference Istanbul

Chen,M. 2007. Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal Regulatory Environment, DESA Working Paper No. 46, p. p.11.

Chen,M. Vanek,J. Heintz.J. 2006. Informality Gender and Poverty: A global picture. Economic and Political Weekly. May 27 2006. 21212139-.
http://wiego.org/sites/wiego.org/files/publications/files/Chen-Vanek-Heintz-Informality- Gender-Poverty.pdf

Delgado, Guilherme, Ana Carolina Querino, André Campos, Fábio Vaz, Leonardo Rangel and Matheus Stivali. 2007. "Avaliação do Simples: Implicações à formalização previdenciária," IPEA, Texto para Discussão no. 1277

Epstein, G.; Heintz, J. ; Ndikumana, L. and Chang, G. 2009. Employment, Poverty and Economic Development in Madagascar: A Macroeconomic Framework, Employment Sector WP Series (Geneva: ILO)

Epstein,G 2009. Rethinking Monetary and Financial Policy, Employment Sector WP Series, no.37 (Geneva: ILO)

Frenkel.R and Ros,J 2006. Unemployment and the Real Exchange Rate in Latin America. World Development 34(4):631646-

Heintz, 2009. Employment, Poverty, and Economic Policy in the Context of Widespread Informality, Employment Sector WP Series (Geneva: ILO)

Heintz,J. and Pollin,R. 2005. "Informalization, economic growth, and the challenge of creating viable labor standards in developing countries". In Rethinking Informalization: Poverty, Precarious Jobs and Social Protection. N. Kudva and L.Beneria (eds.) Cornell University Open Access Repository

Heintz, J. and Pollin, R. 2008, Targeting employment expansion, economic growth and development in Sub-Saharan Africa: Outlines for an alternative economic programme for the region (Addis Ababa: UNRCA).

Horn, Z. 2012. The effects of the global economic crisis on women in the informal economy: research findings from WIEGO and Inclusive cities partners. In Gender and Development, Volume 18, Issue 2, 2010

ILO 2002. Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture, Geneva ILO

ILO, 2008. The transition to formalization: Recent trends, Policy debates and good practices on the informal economy, Proceedings of the Tripartite Interregional Symposium on the Informal Economy:

Enabling Transition to Formalisation, (Geneva, ILO
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/meetingdocument/wcms_125519.pdf

ILO 2009. The informal economy in Africa: Promoting transition to formality – Challenges and strategies (Geneva: ILO)
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_policy/documents/publication/wcms_127814.pdf

مكتب العمل الدولي ٢٠١٠. سياسات العمالة من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة – تقرير البند المتكرر عن العمالة، الدورة ٩٩ لمؤتمر العمل الدولي، ٢٠١٠، جنيف

ILO 2011. A Statistical update on employment in the informal economy (Geneva: ILO)

ILO 2012. Global Employment Trends 2012 (Geneva, ILO)

ILO and WIEGO. (forthcoming) Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture 2012

صندوق النقد الدولي. ٢٠١٠. آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن (واشنطن: صندوق النقد الدولي)

Lee.S, McCann,D. (eds) 2011. Regulating for Decent Work: New Directions in Labour Market Regulation (ILO Geneva)

Majid, N. 2011. The Global Recession of 200809- and Developing Countries. in From the Great Recession to Labour Market Recovery: Issues, Evidence and Policy Options, Iyantul Islam and Sher Verida (eds.)

Tajgman, D and J de Veen 1998. Employment – Intensive Infrastructure Programmes: Labour Policies and Practices (Geneva: ILO)

World Bank, Commission and Growth and Development
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTABOUTUS/ORGANIZATION/EXTPREMNET/0,,contentMDK:23224987~pagePK:641 59605~piPK:64157667~theSitePK:489961,00.html

المحتويات

شكر وتقدير / مقدمة / تمهيد / كيفية استخدام دليل الموارد السياسية / الأسماء المختصرة

الجزء الأول: مفاهيم رئيسية

١. العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم

١.١ القضايا المفاهيمية الرئيسية

٢. قياس الاقتصاد غير المنظم

٢.١ معالجة التحديات الإحصائية

الجزء الثاني: السياسات الرامية إلى دعم عمليات الانتقال إلى السمة المنظمة

٣. استراتيجيات النمو وتوليد العمالة الجيدة

٣.١ أنماط النمو الاقتصادي والاقتصاد غير المنظم

٤. الإطار التنظيمي والاقتصاد غير المنظم

(ألف) معايير العمل الدولية

٤.(أ).١ البيئة التنظيمية والاقتصاد غير المنظم: إرساء أرضية اجتماعية لجميع الأشخاص الذين يعملون

٤.(أ).٢ معايير العمل الدولية: إخضاع المحرومين من الحماية القانون

٤.(أ).٣ فهم علاقة الاستخدام وأثرها في السمة غير المنظمة

(باء) مجموعات محددة

٤.(ب).١ العمال المنزليون: استراتيجيات للتغلب على سوء التنظيم

٤.(ب).٢ العاملون في المنزل: الحد من حالات الاستضعاف من خلال توسيع نطاق القانون وتطبيقه

٤.(ب).٣ باعة الشوارع: الابتكارات في الدعم التنظيمي

٤.(ب).٤ المنشآت بالغة الصغر والصغيرة والسمة غير المنظمة وقانون العمل: تقليص الثغرات القائمة في الحماية

٤.(ب).٥ استراتيجيات من أجل تحويل العمل غير المعلن عنه إلى عمل منظم

(جيم) إدارة العمل

٤.(ج).١ إدارة العمل: التغلب على التحديات في الوصول إلى الاقتصاد غير المنظم

٤.(ج).٢ تفتيش العمل والاقتصاد غير المنظم: ابتكارات في التوعية

٥. التنظيم والتمثيل والحوار

٥.١ الحوار الاجتماعي: تعزيز الإدارة السديدة في وضع السياسات المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم

٥.٢ دور منظمات أصحاب العمل وجمعيات الأعمال الصغيرة

٥.٣ نقابات العمال: الوصول إلى المهمشين والمستبعدين

٥.٤ التعاونيات: نقطة انطلاق للخروج من السمة غير المنظمة

٦. تعزيز المساواة والتصدي للتمييز

٦.١ تعزيز تمكين المرأة: مخرج جنساني من السمة غير المنظمة

٦.٢ العمال المهاجرون: الأطر السياسية لتنظيم الهجرة وإضفاء السمة المنظمة عليها

٦.٣ الإعاقة: نهج شاملة للعمل المنتج

٧. تنظيم المشاريع وتنمية المهارات والتمويل

٧.١ المنشآت غير المنظمة: أوجه الدعم السياسي لتشجيع إضفاء السمة المنظمة عليها والارتقاء بها

٧.٢ تعزيز المهارات والقابلية للاستخدام: تسهيل الوصول إلى الاقتصاد المنظم

٧.٣ التمويل بالغ الصغر والاقتصاد غير المنظم: استراتيجيات موجهة للخروج من السمة غير المنظمة

٨. توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

٨.١ توسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٢ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاقتصاد غير المنظم: التغلب على التمييز والاستبعاد

٨.٣ توسيع نطاق حماية الأمومة ليشمل الاقتصاد غير المنظم

٨.٤ رعاية الأطفال: أداة دعم هامة لتحسين المداخيل

٩. استراتيجيات التنمية المحلية

٩.١ فرص الدعم المتكامل للخروج من السمة غير المنظمة